الفلسفة ثانية باك

مفهوم الحق والعدالة (المحور الثاني : العدالة أساس الحق)

الأستاذ : حسن شدادي

الفهرس

I- الإشكالية
II- الموقف الفلسفي 1 : باروخ سبينوزا
2-1/ النص الفلسفي
2-2/ الأسئلة
2-3/ التصور الفلسفي
III- الموقف الفلسفي 2 : آلان
3-1/ النص الفلسفي
3-2/ الأسئلة
3-3/ التصور الفلسفي
IV- الموقف الفلسفي 3 : فريدريك فون هايك
4-1/ النص الفلسفي
4-2/ الأسئلة
4-3/ التصور الفلسفي
V- تركيب

I- الإشكالية

إذا كان الهدف من إقامة الحق هو ضمان السلم والحرية والمساواة، فالمهم هو أن يحترم الجميع قواعد الحق والتصرف وفق متطلباته، ولهذا فإن التعاقد والاتفاق على وضع قوانين وفقا لمبادئ الحق أساس تحقيق العدالة داخل المجتمع ومنع الظلم.

- فكيف تحدد علاقة الحق بالعدالة ؟
- وهل ضمان السلوك العادل وتجنب الظلم يتحقق بطاعة القوانين ؟

- أو بمعنى آخر، هل العدالة تجسيد للحق وتحقيق له، أم أن فرصة قيام حق بلا عدالة تظل قائمة ؟

II- الموقف الفلسفي 1 : باروخ سبينوزا

2-1/ النص الفلسفي

الحق والديمقراطية

إن الغاية التي ترمي إليها الديمقراطية 1 والمبدأ الذي تقوم عليه هو، تخليص الناس من سيطرة الشهوة العمياء والإبقاء عليهم بقدر الإمكان في حدود العقل بحيث يعيشون في وئام وسلام، فإذا خرق هذا الأساس انهار البناء كله، فعلى عاتق الحاكم وحده تقع مهمة المحافظة على هذا المبدأ. وعلى الرعايا تنفيذ أوامره وألا يعترفوا بقانون إلا ما يسنه الحاكم(...)

فالقانون المدني 2 الخاص لا يمكن أن يعني في رأينا إلا حرية الفرد في المحافظة على حالته، كما حددتها وضمنتها له مراسيم السلطة العليا. فبعد أن يفوض كل فرد إلى شخص آخر حقه في أن يعيش وفقا لرغباته الخاصة، أي حريته في المحافظة على وجوده وقدرته على ذلك، وهو حق لم يكن له من حدود سوى قدرته، فإنه يصبح ملزما بأن يحيى وفقا للطريقة التي يفرضها عليه هذا الشخص، وبألا يعتمد في المحافظة على ذاته إلا على حمايته.

وينتهك القانون 3 عندما يعمد شخص ما إلى إلحاق الضرر بأحد المواطنين أو الرعايا ضاربا بالقانون المدني عرض الحائط، أي رافضا أوامر الحاكم. ولا يمكن تصور انتهاك القانون إلا في مجتمع منظم، ولكن الحاكم الذي يبيح له القانون أن يفعل ما يشاء، لا يمكنه أن ينتهك حق الرعية، وعلى ذلك فإن انتهاك القانون لا يمكن أن يحدث داخل الدولة إلا بين الأفراد الذين يحرم عليهم القانون ألا يضر أحدهم الآخر.

أما العدل فهو استعداد دائم للفرد لأن يعطي كل ذي حق ما يستحقه طبقا للقانون المدني. وأما الظلم فهو أن يسلب شخص، متذرعاً بالقانون، ما يستحقه شخص آخر طبقا للتفسير الصحيح للقوانين. ويسمى العدل والظلم أيضا بالإنصاف وعدم الإنصاف، لأن من واجب القضاة، المكلفين بوضع حد للخصومات، ألا يفرقوا بين الأشخاص بل أن ينظروا إليهم على قدم المساواة، ويحافظوا بقدر متساو على حق كل منهم، فلا يحسدون الغني ولا يحتقرون الفقير.

باروخ اسبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة وتقديم، حسن حنفي. دار الطليعة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1997، ص: 383-386.

2-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه سبينوزا.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن سبينوزا يجيب عنه.

2- أبني أطروحة سبينوزا من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب سبينوزا عن الإشكال المطروح :أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أحكم على أطروحة سبينوزا وقيمتها الفلسفية من خلال :

- بيان ما إذا كان مضمون هذه الأطروحة ما يزال يحتفظ براهنيته أم أصبح متجاوزا.
- بيان طبيعة الحجاج الذي تقوم عليه الأطروحة، مع إبراز ما إذا كان مقنعا من حيث تطابقه مع مبادئ العقل أو الواقع أو العلم...

3-2/ التصور الفلسفي

يرى اسبينوزا أن العدالة تتجسد بإعطاء كل ذي حق حقه، فهي وحدها الضامنة لحق الناس في الحفاظ على حياتهم وحماية مصالحهم والتمتع بحرياتهم طبقا للقوانين المتعاقد عليها، فلا وجود لحق خارج عدالة قوانين الدولة وتشريعاتها.

والأفراد ملزمون بقوة القانون على عدم إلحاق الضرر ببعضهم البعض، ومن واجب القضاة الضرب على يد كل من ينتهك القانون ويرفض أوامر الحاكم مع الحرص على الحكم بالعدل بين الأفراد دون اعتبار وضعهم الاجتماعي.

III- الموقف الفلسفي 2 : آلان

3-1/ النص الفلسفي

الحق والمساواة

ما الحق؟ إنه المساواة. فبمجرد ما يفتقر عقد ما للتساوي، نشكك للتو في صلاحيته، وفي كونه يراعي حقوق كل الأطراف. أنت تبيع وأنا أشتري، ولن يعتقد أحد أن السعر الذي تم تحديده، بعد المساومة، وباتفاق مشترك بيننا، هو سعر عادل في جميع الحالات: فإذا كان البائع مخموراً، في حين كان المشتري واعيا، أو إذا كان أحد الطرفين فقيراً والآخر غنيا، أو إذا كان البائع مقيداً بمنافسة الباعة الآخرين، في حين أن المشتري هو الوحيد الراغب في الشراء، أو إذا كان البائع جاهلا بقيمة ما يبيعه – إما كتابا نادراً أو لوحة رسام مشهور – في حين أن المشتري على علم بقيمة السلعة، سأقول في كل هذه الحالات: إن السعر المحدد هو سعر فرصة وليس سعراً عادلاً. لماذا؟ لأنه لم يكن هناك تساو وتكافؤ بين الطرفين. لكن، ما السعر العادل؟ إنه سعر السوق العمومي. لماذا؟ لأن البائع والمشتري يكونان متساويين في معرفة ما يراد بيعه وشراؤه بفضل المساومة العلنية. إن السوق هو مكان المساومة الحرة بامتياز.

إن طفلا صغيراً لا يعرف جيداً المنفعة النسبية 1 للأشياء، ويقوّم ثمنها فقط انطلاقاً من رغباته الآنية، هذا الطفل لن يكون متكافئا مع مشتر نبيه، إلا في الحالة التي يعرض فيها الباعة لكل الناس، نفس السلع وبثمن موحّد. ويسود الحق فقط، حين يتساوى طفل صغير يحمل نقوده ناظراً إلى المعروضات بعيون متلهفة، مع الخادمة الأكثر شطارة. هنا، نرى جيداً، كيف تتعارض حالة الحق مع حالة التسيب في تحديد الأسعار. فإذا أرخينا العنان لقوى الباعة، سيكون الطفل لا محالة ضحية حتى ولو لم نسلبه نقوده بالقوة، إذ يمكننا دائما أن نقنعه، بسهولة، بتغيير قطعة نقدية قديمة بقطعة نقدية جديدة تلمع، لكن قيمتها أقل من الأولى. لقد ابتُكِرَ الحق ضد اللامساواة. والقوانين العادلة هي التي يكون الجميع أمامها سواسية، سواء كانوا رجالا أو نساء أو أطفالا، أو مرضى أو جهالا. أما أولائك الذين يقولون إن اللامساواة هي من طبيعة الأشياء، فهم يقولون قولا بئيساً.

آلان (إميل شارتيي)، **تأملات رجل من نورماندي**، غاليمار، 1920، الجزء الأول، ص: 120.

Alain (Emile chartier), Propos d'un Normand .

3-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه آلان.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن آلان يجيب عنه.

2- أبني أطروحة آلان من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب آلان عن الإشكال المطروح : أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أستنبط البنية المفاهيمية للنص من خلال :

- استخراج المفاهيم المعتمدة في النص.
- ترتيبها في شكل خطاطة بدءا من العام إلى الخاص.
- كيفية توظيفها لبناء الأطروحة الواردة في النص.

3-3/ التصور الفلسفي

إن الحق لا يتحقق كقيمة أخلاقية وقانونية إلا داخل المساواة باعتبارها ذلك الفعل العادل الذي نعامل به الناس بشكل متساو، بغض النظر عن الفوارق القائمة بينهم أو تفاوتاتهم واختلافاتهم من حيث السن أو الجنس أو غير ذلك، وبهذه الشاكلة يكون الحق هو المساواة، والعدالة هي تلك القوانين التي يبقى كل الناس سواسية أمامها.

(لقد ابتكر الحق ضد اللامساواة، والقوانين العادلة هي التي يكون الجميع أمامها سواسية، سواء كانوا رجالا أو نساء أو أطفالا، مرضى أو جهالا).

IV- الموقف الفلسفي 3 : فريدريك فون هايك

4-1/ النص الفلسفي

العدالة أساس الحق

فريدريك فون هايك

هذا النص مقتطف من كتاب «الحق، التشريع والحرية» لفون هايك وهو كتاب يحتفي بالعدالة من منظور ليبرالي حديث. والسلوك العادل حسب النص هو سلوك يكفل الحق في منظومة قانونية شرعية في إطار مجتمع تسوده الحرية.

Folon. Amnesty international

«قد ننزعُ، عادة، إلى إطلاق صفة «العادل» على حالة من السلوك تحدثُ، لأن من ساهم في حدوثها قد تصرف على نحو عادل (أو تصرف من دون اقتراف أي فعل ظالم). غير أن هذا التصور يجانب الصواب، وذلك، حين لا يكون الفعل، مثلما الشأن في المواقف العفوية، هدفًا مقصودًا من قِبَلِ الفرد. وبما أن الوضعيات التي يُمكن أن توصف، دون سواها، بالوضعيات العادلة أو الجائرة هي تلك التي تترتبُ عن إرادة الفرد واختياره، فإن الجزئيات المادية المرتبطة بقرار غير متعمد، لا يمكن أن تعتبر عادلة ولا جائرة : فما لم يتعمد الشخص القيام بالفعل، وما لم يتحسب أن تكون نتيجته هي أن يأخذ زيد أكثر من حقه وأن يستلم عمرو أقل مما يستحق فلا يمكن أن نصفَ فعله ذلك، لا بالفعل العادل ولا بالفعل الظالم. وسنلمحُ بأن ما نسميه بالعدالة «الاجتماعية» أو بالعدالة «التوزيعية» هو، في الواقع، أمر غفل من المعنى، في سياق سلوك عفوي غير متعمد، ولا تكتسب العدالة دلالتها إلا في نظام شرعي. إننا لا نزعم بأن قواعد السلوك العادل المرعية في مجتمع من المجتمعات هي قواعد صادرة عن القانون، كما أننا لا نزعم بأن ما يدعى، عادة، بالقانون يستند إلى قواعد السلوك العادل. إن أطروحتنا بخلاف ذلك، فمؤداها أن للقانون الذي يرتكز على قواعد العدالة مقامًا استثنائيًا لا يجعل الناس يرغبون في أن يحمل اسمًا متميزًا، فحسب، (الناموس، مثلا)، بل يدفعهم، أيضًا، إلى تمييزه بوضوح عن تشريعات أخرى تسمى قوانينَ. ولعل مبرر ذلك يكمن في أنه لو شئنا الحفاظ على مجتمع تسوده الحرية، فإن ذلك القسم من الحقوق الذي يقوم على قواعد العدالة هو وحده الكفيل بأن يكون ملزمًا للواطنين ومفروضًا على الجميع.»

Friedrich August von Hayek, *Droit, législation et liberté*, t. 2, PUF, 1955, pp. 40-41. (ترجمة فريق التأليف)

4-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه فون هايك.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن فون هايك يجيب عنه.

2- أبني أطروحة فون هايك من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).

- استخلاص جواب فون هايك عن الإشكال المطروح : أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أستنبط البنية المفاهيمية للنص من خلال :

- استخراج المفاهيم المعتمدة في النص.
- ترتيبها في شكل خطاطة بدءا من العام إلى الخاص.
- كيفية توظيفها لبناء الأطروحة الواردة في النص.

4- أناقش أطروحة صاحب النص من خلال :

- المقارنة مع أطروحة سبينوزا وأطروحة آلان.
- طبيعة الحجج المعتمدة في النصوص الثلاثة مع بيان نقط التشابه والاختلاف.

3-4/ التصور الفلسفي

يرى فون هايك أن العدالة تضمن الحق لكل المواطنين في اطار مجتمع تسوده الحرية وتنظمه قوانين تشريعية وضعية، فالعدالة لا تكتسب دلالتها إلا في ظل نظام شرعي، وهذا لا يعني أن قواعد السلوك العادل المرعبة في مجتمع من المجتمعات هي صادرة عن القانون، كما لا يعني أن القانون يستند دائما على قواعد السلوك العادل.

(لو شئنا الحفاظ على مجتمع تسوده الحرية، فإن ذلك القسم من الحقوق الذي يقوم على قواعد العدالة هو وحده الكفيل بأن يكون ملزما للمواطنين ومفروضا على الجميع).

V- تركيب

تعتبر العدالة أساس الحق لأنها تقوم على المساواة في الحقوق، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا داخل الدولة باعتبارها مؤسسة سياسية تقوم على الشرعية وعلى التعاقد ووضع القواعد والقوانين التي تعتبر مرجعا للحقوق المدنية.

لكن ربط العدالة بالمساواة المطلقة قد يترتب عليه ظلم لفئات اجتماعية معينة، ما يفرض توسيع مجال العدالة ليشمل مفهوما آخر هو الإنصاف.

فهل تتحقق العدالة بالمساواة أو بالإنصاف ؟